العدد (2078) السنة الثامنة - الأربعاء (23) آذار 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

مزارعون يطالبون بإنشاء قرى عصرية للحد من الهجرة

□ بغداد /آكانيوز

طالب عدد من المزارعين وزارة الزراعة بإنشاء قرى عصرية للمزارعين في جميع محافظات البلاد .

وقال المزارع إبراهيم فلاح (٥٤عاماً) إن " وزارة الزراعة مطالبة بإنشاء قرى عصرية متطورة تتوفر فيها الخدمات الرئيسة للمزارعين الامر الذي سيدعم الحد من هجرة المزارعين نحو المدينة " .

وأضاف أن " دول العالم التي تخطط لتطور الزراعة تقوم ببناء مشاريع القرى الزراعية المتطورة لذا فإنه يفترض بالعراق ان يقوم ببناء قرى عصرية في جميع المحافظات " .

وتابع أن "القرى العصرية ستوطن المزارعين وتمنعهم من الهجرة وترك الأراضي الزراعية التي هبط المستوى الزراعي فيها بسبب الهجرة غير المتوقعة للمزارعين " .

بدوره قال المزارع جليل عظيم (٥٥عاماً) بحسب (آكانيوز) امس الثلاثاء إن" إنشاء قرى عصرية في السنوات القليلة المقبلة يمكن العمل بها عن طريق الاستثمار الزراعي أو بواسطة قروض مالية مصرفية " .

وأضاف أن "القرى العصرية لم تعمل على تنفيذها وزارة الزراعة في السنوات الثماني الماضية لاسباب عديد منها قلة الاموال وعدم توفر شركات استثمارية عالمية معنية بالشؤون الزراعية " .

وتابع أن " عمل وزارة الزراعة ليس بالمستوى المطلوب لكن نأمل من لجنة المبادرة الزراعية التي شكلها رئيس الوزراء في أن تضع خطة تشمل توفير الخدمات في جميع القرى العراقية".

من جانبه قال المزارع زيد شكاره إن " الزراعة سوف لا تنهض ما لم يتم توفير الخدمات الأساسية للقرى العصرية من ماء وكهرباء ومجار ومستوصفات صحية ومدارس".

وأشار إلى أن " الحديث عن بقاء المزارع من أجل الزراعة غير ممكن لان اي مزارع سيترك القرية في حال تحسن وضعه الاقتصادي على اعتبار أن غالبية القرى الزراعية في العراق تفتقد إلى الخدمات وغير مشمولة بالاهتمام الحكومي " .

وأوضح أن" وزارة الزراعة لا بد أن تستحدث دائرة معنية تضع الخطط العلمية لملف تنفيذ القرى العصرية وان لا تكون العملية اعتباطية ومبنية على اساس المجاملات السياسية " .

من جهته قال المتحدث الرسمي باسم وزارة الزراعة العراقية كريم التميمي إن " وزارة الزراعة قررت بناء قريتين عصريتين في كل محافظة ويأتي ذلك ضمن خطتها السنوية لهذا العام " .

وأضاف ان" الوزارة تأمل ان توفر التخصيصات المالية الالزامية لانشاء قرى عصرية توفر فيها جميع الخدمات بهدف القيام بتوطين المزارعين والحد من هجرتهم " .

وكانت الحكومة قد رفعت في ٢٧ من شهر كانون الثاني لعام ٢٠١٠ إلى مجلس النواب السابق قانونا ينظم انشاء القرى العصرية في البلاد ولم يقر منذُ ذلك الحين.

وأعلنت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي امس،الثلاثاء، أن معدلات إنتاج المحاصيل الزراعية انخفضت بنسبة كبيرة لعام ٢٠١٠ عن عام ٢٠٠٩.

مواطنون من بابل يطالبون البرلمان بتشريع قانون (من أين لك هذا؟)

الرشوة بحاجة الى حلول سريعة

□ بابل / اقبال محمد

طالب مواطنون من بابل الحكومة الاتحادية والحكومة المحلية بالعمل الجاد والحقيقي لمكافحة الفساد الاداري والمالي المستشري في اغلب مفاصل الدولة وإنـزال أقصى العقوبات بحق سراق المال العام والمرتشين وطالبوا البرلمان إصدار تشريع (من اين لك هذا) لمعرفة حقيقة الأموال التي حصل عليها بعض ضعاف النفوس .

وقال محسن هاشم ان الفساد الاداري والمالي يـزداد يوما بعد يوم ونسمع التصريحات والبيانات عن مكافحته ووجود هيئات متعددة تعمل على الحد منه ولكن للأسف لم نلحظ عملاً جدياً من قبل الحكومة المحلية بإنزال العقوبات بحق سراق المال العام والعمل على كشف الفاسدين عبر وسائل الإعلام والذين اكتسبت قضاياهم الدرجة القطعية حتى تطمئن القلوب .

اما آمال قاسم فقالت : اتمنى ان تقوم الحكومة المحلية والهيئات الرقابية بمراقبة عمل بعض الموظفين الذين يتعاطون الرشوة من المواطنين ورفع شعار (من اين لك هذا) أي كيف حصلت على هذه المبالغ الكبيرة.

وأشار حسون محمد إلى ان المتظاهرين طالبوا الحكومة المحلية بالكشف عن سراق المال العام والمرتشين وإحالتهم الى المحاكم وطالبوا ايضاً تطبيق شعار رائع يخدم المصلحة العامة وهو معرفة مصدر الأموال التي حصل عليها البعض بدون وجه حق .

اما الناشط في مكافحة الفساد المالي والاداري فاضل الطائي فقد أكد ان منظمته تعمل بكل جد من اجل تثقيف المواطنين لمخاطر الفساد الاداري والمالي باعتباره سرطاناً ينخر في جسد الدولة ويجب مكافحته بكل الوسائل والسبل وان يكون هناك تعاون قوي بين المواطن والأجهزة الحكومية لان ذلك سيكشف خفايا الفساد .

مشيراً الى ان ظاهرة الرشوة متفشية في العديد من الدوائر وهي غير واضحة الا اذا قام المواطن باخبار الجهات الرقابية بذلك . ودعا الطائي الحكومة المحلية بوضع كاميرات مراقبة في جميع الدوائر لمراقبة عمل منتسبيها وهي ظاهرة حضارية وموجودة في جميع انحاء العالم وآن الأوان لان يطبق شعار (من اين لك هذا) لمعرفة حقيقة الأموال التي حصل عليها بعض الفاسدين .

ومن جانبه قال صادق المحنا نائب محافظ بابل ان الشخصيات المثيرة للجدل في المجتمع هي الشخصيات الفاسدة كونهم يتبجحون بالنزاهة خلافاً لما هو معروف عنه وان بناء البلد لا يمكن ان يتم الا باجتثاث هؤلاء الفاسدين وتطهير الدوائر منهم .

واضاف المحنا بصفته رئيس لجنة النزاهة في ديوان المحافظة قمنا بإجراءات مشددة لمكافحة آفة الفساد ولن نتهاون او نسكت بحق أي شخص يحاول ان يسرق المواطن والمال العام وسوف نضرب بيد من حديد كل من تسول يده لسرقة أموال الشعب وفعلنا ذلك في كثير من المفاصل وأدعو دوائر الرقابة وعلى رأسها هيئة النزاهة ان تأخذ دورها الحقيقي وان تتسلط على مفاصل الفساد بشكل حقيقي وواقعي وواضح دون الدخول في أمور قد لاتصل الى نتيجة وان تتابع بشكل تفصيلي كل مفاصل الفساد ونحن في ديوان المحافظة حاولنا وخاصة في إعلان المشاريع وهو الأهم والمهم ان نضيق على الفاسدين والمرتشين الى اعلى حد ممكن من خلال تطبيق نظام الشروط القياسية والمواصفات والوثائق في إعلان المشاريع وهذا وضع حداً لعملية التلاعب بالمشاريع .

وأضاف اناشد ابناءنا في بابل ان يكونوا سنداً وعوناً في كشف الفاسدين والمرتشين ويجب ان نتكاتف ونتوحد جميعاً من اجل القضاء على هذه الآفة لاننا بدأنا بالفعل تطبيق شعار مكافحة الفساد الاداري والمالي في تنفيذ المشاريع وضيقنا دائرة الفساد فيها ولدينا الكثير من الملفات حول هذا الموضوع تم تحويلها الى هيئة النزاهة والقضاء .

واشار المحنا الى ان هيئة النزاهة يجب ان تكون جهة رقابية حقيقية وان تتخلى عن نظام الاستبيانات في بعض الدوائر لانه نظام لا يعطي الحقائق لان بعض المستبينين لا يعطون رأيهم بصورة صادقة وحقيقية لأسباب عديدة قد تكون هناك خلافات أو منافسات غير شريفة وغير شرعية او هناك عداوات .

وقال معاون المحافظ محمد عبد الزهرة ان المحافظة تعمل الآن من اجل وضع حد للفساد المالي والاداري من خلال إعلان المشاريع الجديدة التي وضعنا لها نظاماً خاصاً معمولا به في جميع انحاء العالم هو نظام الشروط القياسية والمواصفات والوثائق وهذا النظام لا يقبل أي تفسير في تنفيذ فقرات المشاريع او يساعد ضعاف النفوس على سرقة المال العام وان الشركات والمقاولين التي تأخذ المشاريع بهذا النظام ستكون شركات رصينة لها خبرة فنية ولها موارد مالية .

اما في الدوائر الحكومية الأخرى فهناك جهات رقابية اخرى عديدة مثل دوائر المفتش العام والنزاهة والرقابة المالية واللجان المحلية وكل هذه تعمل على تقليل ووضع حد للفساد ولكن الأصل هو الانسان فمن تربى على خلق ومبادئ لا يحتاج الى رقيب أو سرقة المال العام مشيراً ان المحافظة أدخلت العشرات من الشركات والمقاولين ضمن القائمة السوداء للمحافظة وكذلك القائمة السوداء لوزارة التخطيط وهذا لا يستطيعون ان يدخلوا المناقصات مرة ثانية .

وقالت النائبة عن محافظة بابل زينب الطائي كفى عن المجاملات وكفى من تكميم الافواه آن الأوان لان نقف وقفة مشرفة من اجل المواطن وان التوافقات السياسية قد تمنع فتح ملفات الفساد الاداري والمالي وسأقوم بفتح ملفات الفساد الموجودة في وزارة الصحة وتربية بابل من اجل إظهار الحقيقة للشعب .

وقال النائب حسين منصور الصافي أدعو الحكومة المحلية الى إحالة المشاريع هذا العام لشركات أجنبية لان هناك فشلاً لاحظناه في إعطاء المشاريع لمقاولين وشركات محلية اثبتت تلكؤها وفشلها في العديد من هذه المشاريع ويجب ان تكون هناك آلية جديدة من قبل الوزارات لتنفيذ المشاريع التي كنا نسمع عنها ونراها على الورق ولا نراها على الواقع .

مفتشية الكهرباء تكشف ضياعات في الطاقة

نواب يجمعون على إقالة مدير عام كهرباء الجنوب

□ البصرة- بغداد / متابعة المدى

ذكر النائب عدي عواد في محافظة البصرة ،أمس ،الثلاثاء، ان ٢٠ نائبا من كتل سياسية مختلفة وقعوا على طلب اقالة مدير عام توزيع كهرباء الجنوب تلبية لمطالب المتظاهرين في محافظة البصرة الداعية الى تحسين الخدمات العامة وبخاصة واقع الكهرباء. في الوقت الذي كشفت فيه مفتشية وزارة الكهرباء، عن أن ٤٠٪ من الطاقة الكهربائية الكلية تتعرض الى الضياع بسبب التجاوزات على المنظومة الوطنية الى جانب رداءة الشبكة الوطنية وقدمها.

وقال عدي عواد أمس ان"محافظة البصرة تعد من ابرز المحافظات التي تعاني من تردي الخدمات العامة وبخاصة في قطاع الكهرباء".

واوضح ان"٢٠ نائباً يمثلون البصرة باطيافها المختلفة أجمعوا على ضرورة اقالة مدير توزيع كهرباء الجنوب من خلال الطلب الذي تم رفعه الى رئاسة مجلس النواب للبت في مضمونه بشكل نهائي".

واشار بحسب وكالة آكانيوز الى ان"الهدف من هذا الاجراء هو تحسين واقع الكهرباء في البصرة الذي يمثل ابرز مطالب المتظاهرين في المحافظة"،مبيناً ان "الطلب يتضمن اقالة المديرين المقصرين وغير الكفوئين".

ونوه ان"اقالة مدير عام توزيع كهرباء الجنوب وغيره من المديرين الذين لم يتمكنوا من اداء واجبهم بالشكل المطلوب من شانه تهدئة حالة الغليان الذي يعم الشارع البصري"،لافتاً الى ان " ان بقاءهم سيتسبب في مشاكل لا تحمد عقباها".

واتهمت جهات سياسية عراقية خلال السنوات الماضية بوجود فساد كبير في وزارة الكهرباء خاصة في ملف العقود مع الشركات الاجنبية.

وكان وزير الكهرباء في الحكومة السابقة كريم وحيد قد قدم استقالته على خلفية خروج تظاهرات في محافظة البصرة العام الصيف الماضي منددة بقلة ساعات تجهيز الطاقة الكهربائية ومحملة وزير الكهرباء مسؤولية ذلك.

وشهدت المحافظات العراقية تظاهرات للمواطنين خلال الشهر الماضي للمطالبة بتوفير الكهرباء والخدمات الأساسية.

وتتركز مطالب المحتجين حول تحسين الخدمات، وزيادة ساعات تجهيز الكهرباء، وإيصال مواد البطاقة التموينية بصورة منتظمة دون انقطاع، وإيجاد حلول ناجحة للقضاء على البطالة، وحل وإقالة بعض المحافظين والمسؤولين والمجالس المحلية.وأكدت وزارة الكهرباء الاتحادية في وقت سابق على إنها تقوم بعملية توزيع الطاقة الكهربائية بين المحافظات على أسس الكثافة السكانية لكل محافظة.

وبحسب أرقام حكومية فان طاقة العراق المتاحة تبلغ نحو سبعة الاف ميغاواط، بينما تبلغ الطاقة القائمة من ١١ ألفا إلى ١٢ ألف ميغاواط.ويقدر الطلب بنحو ١٤ ألف ميغاواط خلال الصيف حينما تتجاوز درجات الحرارة في كثير من الأحوال ٥٠ درجة مئوية.

ويخطط العراق لزيادة طاقته من الكهرباء إلى ٢٧ ألف ميغاواط في أربع سنوات ويحتاج لاستثمارات لا تقل عن ٣-٤ مليارات دولار سنويا ليتمكن من تحقيق هذا الهدف.

وفي سياق مواز كشفت مفتشية وزارة الكهرباء ، امس الثلاثاء، عن أن ٤٠٪ من الطاقة الكهربائية الكلية تتعرض الى الضياع بسبب التجاوزات على المنظومة الوطنية الى جانب رداءة الشبكة الوطنية وقدمها.

وقال المفتش العام للوزارة علاء محي الدين بحسب نفس الوكالة إن "وزارة الكهرباء تخسر ٤٠٪ من طاقتها الانتاجية الكلية بسبب التجاوزات على المنظومة الوطنية من دوائر ومؤسسات حكومية ومن مواطنين".

وأوضح أن "وزارته غير قادرة على ايقاف تلك التجاوزات لانها لا تمتلك الاليات لعمل ذلك"، مشيرا الى أن "هناك فرقا قامت برفع التجاوزات على الشبكة الوطنية لكن بعد فترة عادت التجاوزات مرة اخرى".

واضاف محي الدين أن "السبب الاخر الذي يشكل ركنا اساسيا في ضياع نسبة ٤٠٪ من الطاقة الكهربائية هو قدم الشبكة الوطنية ورداءتها"، مشيرا الى أن "شبكة نقل الطاقة الكهربائية غير كفوءة".

ويحتاج العراق وفقا لتقديرات وزارة الكهرباء الى أكثر من ١٤ الف ميغاواط لسد نقصه من الطاقة الكهربائية خلال الصيف حينما تتجاوز درجات الحرارة في كثير من الأحوال ٥٠ درجة مئوية، في حين يصل أنتاجه مع المستورد من دول الجوار الى ٧ الالاف ميغاواط.

منظمة تدعو للافادة من الاختصاصيين في تحسين الخدمات

□ بغداد / السومرية نيوز

دعت منظمة مؤتمر النخب والكفاءات العراقية وهي إحدى منظمات المجتمع المدني، أمس الثلاثاء، إلى الاستفادة من الخبراء والاختصاصيين في التشريع ومعالجة المشاكل الخدمية التي يعاني منها البلد، ومنها مشكلة الكهرباء والعواصف الترابية، فيما كشف الملحق الثقافي العراقي في روسيا عن تخصيص٢٥٠ زمالة دراسية لمختلف التخصصات للطلبة العراقيين من المحافظات العراقية المختلفة.

وقال المستشار الإعلامي للمنظمة عباس العامري بحسب "السومرية نيوز"، إن "رئيس المنظمة همام حمودي استقبل، امس وفدا من الجامعات الروسية ضم رؤساء ومعاوني رؤساء سبع من الجامعات العريقة في روسيا"، مبينا أن حمودي أشار خلال اللقاء إلى أن السياسيين غير قادرين لوحدهم من انجاز المشاريع ما لم تتم الاستفادة من التخصصيين واصحاب الخبرة".

وأضاف العامري أن "رئيس المنظمة دعا إلى الاستفادة من الخبراء والاختصاصيين في التشريع ومعالجة المشاكل الخدمية التي يعاني منها البلد ومنها مشكلة الكهرباء والعواصف الترابية". وتابع العامري أن "حمودي قدم شكره للملحق العراقي الثقافي في روسيا طعمة الركابي على الجهود التي بذلها من اجل نقل الخبرة الروسية إلى العراق"، لافتا إلى أن "حمودي دعا المحافظين إلى الاستفادة من هذه الفرصة لتقديم خدمة لمواطنيهم". وأشار مستشار المنظمة الإعلامي إلى أن "الوفد قدم دعوة رسمية لرئيس منظمة مؤتمر النخب والكفاءات لزيارة الجامعات الروسية وإلقاء محاضرات فيها".

ولفت العامري إلى أن "الملحق الثقافي العراقي في روسيا كشف عن تخصيص٢٥٠ زمالة دراسية للطلبة العراقيين من المحافظات المختلفة وفي تخصصات مهمة"، مؤكدا "الإعلان عنها قريبا في وسائل الإعلام".

وكانت لجنة الخدمات في مجلس النواب اعتبرت، في التاسع من آذار الحالي، أنه لا يمكن لرئيس الوزراء نوري المالكي إيجاد حلول جذرية لمطالب المتظاهرين، فيما أعربت عن أسفها لعدم الرد على كتاب رسمي قدمته إلى لجنة الخدمات التابعة إلى رئاسة الوزراء للتنسيق والتعاون.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي أمهل، في السابع والعشرين من شباط الماضي، الوزارات وإدارات المحافظات مائة يوم لتقييم عملها نجاحاً أو فشلاً، مؤكدا أن الوزارات ستشهد تغييرات كبيرة وفق نتائج التقييم، كما تعهد المالكي في بيان أصدره، عقب تظاهرات الـ٢٥ من شباط الماضي، بتنفيذ جميع مطالب التظاهرات الاحتجاجية التي شهدتها البلاد.

فيما أكد نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات والإعمار صالح المطلك، في العاشر من آذار الحالي، التزام مجلس الوزراء بكافة تعهداته التي أطلقها سابقا لتحسين الخدمات، وفيما اعتبر أن الميزانية العامة للعام الحالي ٢٠١١ دون مستوى الطموح، دعا الحكومة ومجلس النواب إلى العمل كفريق واحد بعيدا من الأحزاب والكتل السياسية.

يذكر أن العراق شهد، في ٢٥ شباط الماضي والرابع و الـ١١ و ١٨ من آذار الجاري، تظاهرات جابت أنحاء البلاد تطالب بالإصلاح والتغيير والقضاء على الفساد المستشري في مفاصل الدولة، نظمها شباب من طلبة الجامعات ومثقفون مستقلون عبر مواقع التواصل الاجتماعي في شبكة الإنترنت، في وقت لا تزال الدعوات تتصاعد للتظاهرات في أنحاء البلاد حتى تحقيق الخدمات بالكامل.

تظاهرات لمديري مراكز مفوضية الانتخابات للمطالبة بتثبيتهم على الملاك

□ النجف / السومرية نيوز

تظاهر المئات من مديري المراكز الفرعية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في عموم مناطق العراق، أمس الثلاثاء، في النجف للمطالبة بتثبيتهم على الملاك الدائم، داعين الحكومة إلى عدم مناقلة درجاتهم الوظيفية إلى وزارة التربية.

وقال مدير أحد المراكز الفرعية في محافظة المثنى عمار صبحي، إن "التظاهرة السلمية، التي شارك فيها مديرو المراكز الفرعية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من عموم مناطق العراق، انطلقت من ساحة الصدرين وسط النجف متوجهة إلى مكتب مجلس النواب في المحافظة"، مبينا أن "غالبيتهم عاطلون عن العمل أسوة ببقية الخريجين".

من جانبه، أكد مدير مركز فرعي في بغداد محمد ناصر أن "مديري وموظفي مفوضية الانتخابات لا يزالون يعملون بنظام العقود منذ سنة ٢٠٠٤"، مطالبا رئاسة الوزراء بـ"تطبيق قرار مجلس النواب السابق بشأن تثبيت موظفي العقود في المفوضية على الملاك الدائم".

وأوضح ناصر أن "رئيس الوزراء نوري المالكي صرح قبل أيام لإحدى وسائل الإعلام عن مناقلة التخصيصات المالية لموظفي مفوضية الانتخابات إلى وزارة التربية"، داعيا إياه إلى "عدم اتخاذ هذه الخطوة".

ورفع المتظاهرون لافتات كتب عليها "لا للمناقلة " و"نريد العدل والإنصاف"، كما رددوا شعارات تطالب بتثبيتهم على الملاك الدائم.

في المقابل، أكد عضو مجلس النواب عن التحالف الوطني عبد الحسين عبطان الذي كان في استقبال المتظاهرين عند مكتب مجلس النواب "شرعية" مطالبهم، متعهداً بـ"نقلها إلى الجهات المعنية لدراستها".

وكان العشرات من موظفي مراكز التسجيل الفرعية التابعة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وسط بغداد وفي محافظة نينوى تظاهروا، في الـ٢٢ من كانون الأول الماضي، فيما تظاهر عدد من موظفي المفوضية بصفة العقود في محافظتي كركوك وواسط في الفترة التي تلت انتهاء الانتخابات البرلمانية الماضية، مطالبين بتثبيتهم على الملاك الدائم.

وكان مدير العلاقات في مفوضية الانتخابات محمد الأمجد دعا، في الـ١٥ من آذار الحالي، الحكومة إلى الإسراع بإطلاق الدرجات الوظيفية لمنتسبي المفوضية.

ويبلغ عدد مديري المراكز الفرعية في عموم البلاد ٨٢٠٠ موظف، حيث تدفع لهم أجور مقطوعة وفق عقود موقتة خلال فترة الانتخابات فقط.

وتعتبر المفوضية هيئة مهنية مستقلة غير حزبية تدار ذاتياً وتابعة للدولة ولكنها مستقلة عن السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتملك بالقوة المطلقة للقانون، سلطة إعلان وتطبيق وتنفيذ الأنظمة والقواعد والإجراءات المتعلقة بالانتخابات خلال المرحلة الانتقالية، ولم تكن للقوى السياسية العراقية يد في اختيار أعضاء مجلس المفوضية في المرحلة الانتقالية، على عكس أعضاء المفوضية الحاليين الذين تم اختيارهم من قبل مجلس النواب.

بعد اتخاذ تدابير أمنية لسلامة الموظفين

نينوى توعد بترويج نقل معاملات الملكية قريباً

□ الموصل / المدى

ذكر محافظ نينوى، ان سبب توقف التسجيل العقاري في الجانب الايسر لمدينة الموصل عن عمله خلال الفترة الماضية، كان بسبب انتقال الدائرة الى بنايتها الجديدة، نافيا ان يكون التوقف عن العمل نهائيا، ووعد بان معاملات نقل الملكية المتوقفة في الجانب الايسر للمدينة سيتم ترويجها في القريب العاجل بعد اجراءات يتم اتخاذها لتامين سلامة الموظفين وغيرها من الامور الفنية.

وكانت اجراءات نقل الملكية في مدينة الموصل قد توقفت منذ اواخر عام ٢٠٠٤، بعد ان هدد مسلحون مجهولون موظفي الدائرة بالقتل، وبالرغم من ان الطابو توقف عن ترويج معاملات نقل ملكية العقارات، واكتفى فقط بمنح صور قيود العقارات، او اجراء المسوحات، او وضع اشارات الحجوزات، وغيرها من الاجراءات الثانوية، حيث قام مسلحون باغتيال درواز نذير اول مدراء طابو الزهور بعد سقوط النظام السابق، وكان ذلك في عام ٢٠٠٦، يومها كان المدير خارجا من منزله جنوبي الموصل قاصدا مقر عمله في الطرف الاخر من المدينة، وبذات الطريقة، كما اكدت مصادر امنية، اغتيلت بعدها بفترة وجيزة احدى موظفات نفس الطابو.

موظف سابق في طابو الزهور قال للمدى، ان حادثتي الاغتيال دفعت الطابو الى غلق ابوابه عدة اسابيع، لتتم الاستعانة بعد ذلك باحد الموظفين الذين كانوا يعملون في دائرة الضريبة، ليكون مديرا ويعيد العمل في الدائرة المعطلة، غير انه وبمساعدة عدد من الموظفين، بدأوا وبطرق غير مشروعة التلاعب بالمال العام قبل ان تنتبه النزاهة اليهم، ويأمر قاضي التحقيق باعتقال المدير الفاسد مع الموظفين المتعاملين معه وفق المادة ٢٨٩ من قانون العقوبات، وقد اثبتت التحقيقات تورطهم بتزوير وثائق رسمية تخص عقارات تعود ملكيتها الى الدولة، او تنظيم بيوعات بتواريخ قديمة، وسرقة ملفات تعود لعقارات في الموصل.

وهكذا اعيد غلق الطابو مجدداً، لاشهر عدة.

ويواصل الموظف السابق: " وضعت ادارة جديدة لطابو الزهور، قامت بتنظيم السجلات واضابير العقارات، واكتشفت الكثير من التجاوزات وعملت بالاتفاق مع محافظة نينوى على حلها لحين ان اصبح الطابو جاهزا للبدء باطلاق العمل بنقل ملكية العقارات للمرة الاولى منذ سنوات،

غير ان الامر لم يعجب قوى الظلام، حيث قام وكالعادة بحسب اعلان الشرطة مسلحون مجهولون، باغتيال مديرة الطابو الحالية السبعاوي لتلتحق بقائمة شهداء طابو الزهور، التي تحمل نفس البصمات، وبنفس الاسلوب، دون ان تتمكن أي جهة تحقيق من القبض على أي خيط.

محافظ نينوى اثيل النجيفي اكد في مؤتمر صحفي ان عصابات اجرامية محترفة بتزوير وثائق عقارات الدولة، هي من تتحمل مسؤولية اغتيال مديرة الطابو خولة السبعاوي، وذكر ان المغدورة وقبل اغتيالها بأيام كانت قد ابلغت المحافظة انها تتعرض الى تهديدات من مجهولين، وطلبت نقل السجلات الخاصة بعقارات الجانب الايسر وحفظها في مبنى المحافظة، ومديرية التسجيل العقاري العامة،

وبين المحافظ بان خولة تمكنت من احباط محاولات كثيرة لسرقة ملفات تعود لعقارات ملكيتها للدولة، ومنعت محاولة لحرق الطابو بما فيه، وهي في النهاية نظمت جميع الأضابير، ولم تترك فرصة للفاسدين للقيام بافعالهم الاجرامية،

وبعد ساعات من التصريحات التي ادلى بها المحافظ ، تمكنت قوة من الفرقة الثانية للجيش العراقي من القبض على عصابة مختصة بتزوير صور قيود العقارات جنوبي الموصل، وكان بحوزتهم اضابير واختام تخص طابو الزهور.

وهذا ما عزز القناعة لدى الجهات الأمنية، أن من يقف وراء استهداف موظفي طابو الزهور ، ومنعهم من اداء عملهم الاساسي في نقل ملكية العقارات، هي عصابات او مجاميع ارهابية تمول انشطتها من خلال اتجارها بعقارات الدولة، وتزوير اضابير العقارات في الطابو، وهذا ما صرح به ضابط عسكري رفض الافصاح عن اسمه.

الاستمرار في توقف طابو الزهور عن مهامه، دفع الناس للجوء الى دعاوى التمليك، التي تتضمن اجراءات حصول طرفي عقد البيع والشراء على كتاب براءة ذمة من الحجوزات على الاموال المنقولة وغير المنقولة، وتعهد خطي من قبل البائع بانه غير مشمول بقرارات مشابهة، ثم يأتي الطرفين او من ينوب عنهما قانونا أمام القاضي المختص، فيقرا بالبيع والشراء وقبض ودفع ثمن البيع، ثم تجري المحكمة برفقة خبير قضائي ومساح من التسجيل العقاري للكشف على العقار، وبعد ذلك يصار الى اصدار قرار من المحكمة بتمليك العقار للمشتري، وترسل نسخة منه الى الطابو لحفظه في اضبارة العقار، وبذلك لا يمكن للبائع ان يتصرف لاحقا بالعقار،

ويؤكد المحامي غسان جميل، ان صدور قرار التمليك لا يعني نقل ملكية العقار في الطابو، لانه يتوجب حصول الشاري على صورة قيد مسجل اسمه فيها، وهذا لا يحدث في التسجيل العقاري في جانب مدينة الموصل الايسر منذ اعوام،